

## مساهمة الصيرفة الإسلامية في النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لعينة من الدول الإسلامية-

### The contribution of Islamic banking to economic growth - an econometric study of a sample of Islamic countries-

غفار فيصل<sup>1</sup>، مخبر تسيير المؤسسات، جامعة الجيلاي ليايس بسيدي بلعباس، الجزائر،  
faycal.gheffar@univ-sba.dz

رديف مصطفى<sup>2\*</sup>، مخبر إدارة الابتكار والتسويق، جامعة الجيلاي ليايس بسيدي بلعباس، الجزائر،  
redif.cur@gmail.com

محمد سمير بن عياد<sup>3</sup>، جامعة الجيلاي ليايس بسيدي بلعباس، الجزائر،  
benayadsamir@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 2022/01/09 تاريخ قبول المقال: 2022/05/09 تاريخ نشر المقال: 2022/06/06

#### الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة الصيرفة الإسلامية في النمو الاقتصادي لعينة من الدول الإسلامية خلال الفترة (2014-2019) بناء على بيانات سنوية وذلك باستخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data). حيث تم الاعتماد على إجمالي التمويل الممنوح من طرف المصارف الإسلامية (IBF)، تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF)، الانفاق الاستهلاكي الحكومي (GCE) ومؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) كمتغيرات تفسيرية، والنتائج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم في تقدير بيانات الدراسة، كما أن للتمويل المصرفي الإسلامي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي. الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، التمويل المصرفي الإسلامي، النمو الاقتصادي، نموذج Panel.

**Abstract:** This study aimed to highlight the contribution of Islamic banking to economic growth in a sample of Islamic countries during the period (2014-2019) based on annual data, using the method of segmental time series data (Panel data). The total funding granted by Islamic banking (IBF), gross fixed capital formation (GFCF), government consumption expenditure (GCE), and consumer price index (CPI) as explanatory variables, and gross domestic product (GDP) as a dependent

\* رديف مصطفى

variable representing economic growth. The results of the study indicated that the fixed effects model is appropriate in estimating the study data, and that Islamic banking finance has a positive impact on economic growth.

**Key words:** Islamic banking, Islamic banking finance, economic growth, panel model.

#### المقدمة:

أصبحت الصناعة المصرفية الإسلامية تحتل مكانة مرموقة في الحياة المصرفية الدولية بعد أن شقت طريقها بصعوبة في بيئات مصرفية تتعارض مع مبادئها وبعيدة كل البعد في أسسها وآليات عملها عن الضوابط الشرعية الإسلامية، رغم ذلك فقد فرضت المصارف الإسلامية وجودها في الميدان المصرفي الدولي، حيث أصبحت تنتشر في ثلث دول الأعضاء في صندوق النقد الدولي. هذا ما مكنها من إرساء أسسها في المعاملات المالية الدولية من خلال تقديم مجموعة من الصيغ المصرفية المتنوعة والمميزة والبعيدة عن قاعدة الربا.

في ظل تنامي الصناعة المصرفية الإسلامية أدى بالعديد من الباحثين إلى دراسة دور البنوك الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الدراسات التجريبية التي بحثت في أثر تطوير القطاع المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي، باعتبار هذا القطاع يمثل أداة فعالة لتجميع الادخار الوطني ولتوزيع الموارد داخل الاقتصاد.

#### الإشكالية

انطلاقاً مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الصيرفة الإسلامية في النمو الاقتصادي في العينة محل الدراسة؟

#### فرضية الدراسة

للإجابة عن تساؤلنا الرئيسي هذا يمكن طرح الفرضيات الآتية:

- يعتبر نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الأنسب للبيانات المدرجة في الدراسة
- يؤثر التمويل المصرفي الإسلامي بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية

#### أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا البحث بشكل رئيسي إلى تحديد مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية خلال الفترة (2014-2019) على أساس بيانات سنوية عن طريق نماذج انحدار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (PANEL DATA).

### منهج الدراسة

لمعالجة الاشكالية المطروحة تم الاستعانة في هذه الدراسة بالمنهج الوصفي، وعلى المنهج القياسي من أجل وصف متغيرات الدراسة وتقدير العلاقات بين المتغيرات المستقلة (تمويل المصارف الإسلامية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الانفاق الاستهلاكي الحكومي، مؤشر أسعار الاستهلاك)، والمتغير التابع (النمو الاقتصادي).

### الدراسات السابقة

سنحاول التطرق إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والمتمثلة في:

– دراسة (ISIK, 2018) بعنوان (GROWTH, ISLAMIC BANKING AND SCHUMPETERIAN VISION: AN EMPIRICAL EVIDENCE FROM THE GULF ARAB STATES) هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في العلاقة بين الأعمال المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي والابتكار لـ 5 دول من الخليج العربي، وذلك باستخدام نموذج بانل المبني على اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك، توصلت الدراسة إلى أن الأعمال المصرفية الإسلامية والابتكارات في الدول محل الدراسة لها علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي.

– دراسة (BOUKHATEM, BENMOUSSA, 2018) بعنوان (THE EFFECT OF ISLAMIC BANKS ON GDP GROWTH: SOME EVIDENCE FROM SELECTED MENA) هدفت الدراسة لوضع إطار نظري متسق للعلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي من خلال التقييم التجريبي للتأثير الذي أحدثته التمويلات المصرفية الإسلامية على النمو الاقتصادي لثلاث عشرة دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (2000-2014) توصلت الدراسة لوجود أدلة قوية على أن تطوير النظام المالي يحفز النمو الاقتصادي في بعض البلدان، وفي حين أن تطور التمويل الإسلامي يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي إلا أن هذا التأثير الإيجابي تعوقه أطر مؤسسية متخلفة.

– دراسة (MENSI, SHAWKAT, AVIRAL, KHAMIS, 2019) بعنوان (IMPACT OF ISLAMIC BANKING DEVELOPMENT AND MAJOR MACROECONOMIC VARIABLES ON ECONOMIC GROWTH FOR ISLAMIC COUNTRIES: EVIDENCE FROM PANEL SMOOTH TRANSITION MODELS) تبحت هذه الدراسة في العلاقة غير الخطية بين تطوير الصيرفة الإسلامية ومتغيرات الاقتصاد الكلي على النمو الاقتصادي

باستخدام نموذج PANEL SMOOTH، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين تطوير الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي.

– دراسة (ALSHEBEL, SIKKI, POSSUMAH,2019) بعنوان (THE IMPACT OF ISLAMIC BANKING CREDITS ON SAUDI ARABIA'S ECONOMIC GROWTH):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السعودية في الفترة 1990-2015 باستخدام نموذج ARDL، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات، وإلى وجود أثر ايجابي ذو معنوية إحصائية بين حجم التمويل المصرفي الإسلامي والنتائج المحلي الاجمالي.

– دراسة (قندوز، 2021) بعنوان: التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية على دول مجلس التعاون لدول الخليج): تهدف الدراسة إلى تفسير العلاقة بين قطاع التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي باعتماد على نموذج PANEL، إذ توصلت الدراسة إلى أن نظرية دفع الطلب التي تنص على أن تطور القطاع المالي يتبع تطور القطاع الحقيقي هي القادرة على تفسير العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي.

### المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة:

سنحاول في هذا المبحث تقديم تعريف للتمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى عرض مختلف الصيغ التمويلية الاسلامية.

### المطلب الأول: مفهوم التمويل المصرفي الإسلامي (البنوك الإسلامية):

تعرف البنوك الإسلامية بأنها "هي البنوك التي تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة في جميع معاملاتها المالية والاستثمارية، وذلك من خلال تطبيق الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، وفي إطار الوكالة بنوعيتها العامة والخاصة"<sup>1</sup>.

تتعدد أساليب وصيغ التمويل المصرفي الإسلامي ويتمثل أهمها فيما يلي:

### المطلب الثاني: أدوات ومنتجات التمويل المصرفي الإسلامي:

هناك العديد من الصيغ الاستثمارية الإسلامية على اختلاف أنواعها، تحقق لأصحاب المشاريع احتياجاتهم بعيدا عن قنوات التمويل التقليدي، وفيما يلي نذكر أهم الصيغ التمويلية:

<sup>1</sup> زياد جلال الدماغ، الصوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 55.

**أولاً: المضاربة:** هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبها المزج والتأليف بين عنصري الإنتاج "العمل ورأس المال" في عملية استثمارية تحقق فيها مصلحة المالك والعمال المضاربين المكلفين باستثمار المال، حيث ينص العقد على توزيع الأرباح بنسب متفق عليها بين الأطراف، وفي حالة حدوث خسارة يتحملها صاحب المال، إذا ثبت عدم تقصير المضارب وعدم إخلاله بشروط المضاربة<sup>2</sup>.

**ثانياً: المشاركة:** وهي عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح<sup>3</sup>.

**ثالثاً: المزارعة:** تعتبر أداة من أدوات توظيف الأموال المتاحة للمصارف الإسلامية، وتعرف على أنها عقد مشاركة بين مالك الأرض والعامل فيها على استثمار الأرض بالزراعة، بحيث يكون الناتج مشتركاً، ولكن حسب حصص معلومة لكل منهما ولأجل محدد. وقد تكون الأرض والبذار من المالك، والعمل من المزارع، وقد تكون الأرض فقط من المالك والبذار والعمل من المزارع<sup>4</sup>.

**رابعاً: المساقاة:** هي عقد شراكة بين المالك والعامل، أين يقوم المالك بتقديم الثروة النباتية (الزرع والأشجار المثمرة) إلى العامل ليقوم باستغلالها وتميئتها (الري، السقي والرعاية) على أساس أن يوزع الناتج من الثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها<sup>5</sup>.

**خامساً: المرابحة:** وهي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء بضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه، ثم يعيد بيعها له بهامش ربح معين ومتفق عليه<sup>6</sup>.

**سادساً: التمويل بالتأجير:** ومعناه بيع حق الانتفاع مع الاحتفاظ بحق التملك، يتضمن عملية تمويلية رأسمالية أو تشغيلية لا تهدف للتملك، حيث أنه في البنوك الإسلامية يقوم هذا التمويل على أساس طلب عميل البنك الحصول على أصل من الأصول الثابتة للانتفاع بها كالعقارات أو المعدات والأدوات التي لا

<sup>2</sup> نوال بن عمارة، التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 1، 2012، ص 50.

<sup>3</sup> محمد أمين بن عمر عابدين، رد المحتار على الدر المختار، دار المعرفة، بيروت، 2000، ص 321.

<sup>4</sup> محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 274.

<sup>5</sup> نفس المرجع، ص 279.

<sup>6</sup> جهيدة نسيلي، دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 6، العدد 1، 2015، ص 346.

يستطيع العميل شراءها، أو لا يريد ذلك لأسباب معينة، ويكون ذلك بطريقة أقساط محددة تدفع للمؤجر مع فرصة تملك الأصل في نهاية المدة ولكن بعقد مستقل<sup>7</sup>.

**سابعا: الاستصناع:** هو عقد وصيغة من صيغ التمويل يقوم بموجبه الصانع بصنع شيء محدد الصفات للطرف الآخر المستصنع، على أن تكون المواد اللازمة للصنع (المواد الخام) من عند الصانع. وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع للصانع، إما حالا أو مقسطا أو مؤجلا<sup>8</sup>.

**ثامنا: بيع السلم:** هو عقد يتم بموجبه دفع ثم سلعة معينة في الحال على أن يتم استلام السلعة لاحقا، أي بموعد معين ومن ثم فإن الثمن يدفع عاجلا والسلعة آجلا<sup>9</sup>.

**تاسعا: القرض الحسن:** هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك من المقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير (المقترض) برده أو برد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما. ورغم أن هذا التعريف ليس فيه ما يفيد الزيادة على رأس المال، إلا أنه تضاف عادة كلمة "حسن" إلى القرض لكي يتم التفريق بينه وبين القرض بفائدة<sup>10</sup>.

### المطلب الثالث: مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه "مجموعة الأدوات التي تعمل وتساعد في زيادة الدخل من خلال الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية، إذ تستخدم الدولة كافة عوامل الإنتاج من موارد طبيعية وبشرية ورأس المال من أجل رفع معدلات الإنتاج وزيادة كمية السلع والخدمات، من خلال توفير العمال والآلات والمواد الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي والعكس صحيح"<sup>11</sup>.

### المطلب الرابع: دور التمويل الإسلامي في تحقيق النمو الاقتصادي:

<sup>7</sup> سعيد بعزیز، طارق مخلوفي، دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر: دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 1، 2019، ص 128.

<sup>8</sup> حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 274.

<sup>9</sup> فليح حسين خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، عمان، 2006، 331.

<sup>10</sup> سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة: مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مكتبة الريام، الجزائر، 2006، ص 176.

<sup>11</sup> عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 371.

تساهم الصيرفة الإسلامية بأدوار مهمة وأساسية، ولكل دور من هذه الأدوار تأثير مباشر أو غير مباشر على النمو الاقتصادي، تشمل هذه الأدوار<sup>12</sup>:

- تشجيع تمويل الأفراد الذين ليس لديهم أصول؛
- تحفيز الادخار؛
- تعزيز الاستقرار المالي؛
- تمويل المشاريع المقبولة أخلاقيا.

**المبحث الثاني: دراسة قياسية للعلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي لعينة من الدول الإسلامية خلال الفترة (2014-2018):**

بعد دراستنا للجانب النظري، سنتطرق في هذا المبحث لدراسة تقدير العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي لمجموعة من الدول الإسلامية.

**المطلب الأول: منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، حيث تتميز بالعديد من المزايا منها<sup>13</sup>:

- التحكم في عدم تجانس التباين الخاص الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو حالة البيانات الزمنية؛

- تعطي البيانات الطولية كفاءة أفضل وزيادة في درجات الحرية وكذلك أقل تعددية خطية بين المتغيرات، ومحتوى معلوماتي أكثر إذا ما تم استخدام البيانات المقطعية أو الزمنية.

**أولاً: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البائل:** تأتي نماذج البيانات الطولية في ثلاثة أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. يمكن التعبير عن نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في شكل المعادلة التالية:

<sup>12</sup> عبد الكريم أحمد قندوز، التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2021، ص ص 25-26.

<sup>13</sup> Badi H. Baltagi, *Econometric Analysis of Panel Data*, John Wiley & Sons, West Sussex, 2005, pp 5-6.

حيث تمثل  $y_{it}$  المتغير التابع،  $x_{it}$  المتغير المستقل،  $u_{it}$  حد الخطأ،  $t=1,2,\dots,T$ : الوحدات الزمنية،  $i=1,2,\dots,N$ : عدد الوحدات المقطعية، حيث يصبح عدد المشاهدات  $n=T*N$ .  $\alpha$  و  $\beta$  تمثل كل من حد الثابت (القاطع) ومعلمة المتغير المستقل لنموذج البانل.

### 1- نموذج الانحدار التجميعي (Pooled OLS Regression):

يعطى شكل انحدار النموذج التجميعي على الشكل التالي:

حيث يشير  $t=1,2,\dots,T$ : الوحدات الزمنية،  $i=1,2,\dots,N$ : عدد الوحدات المقطعية. ومن المفترض أن يكون حد الخطأ  $u_{it}$  يفى بالفروض الكلاسيكية المعتادة، كما يجب أن يكون المتغير أو المتغيرات المستقلة المشمولة عشوائية غير مرتبطة بحد الخطأ.

في هذه الحالة يتم الجمع بين مختلف المقاطع خلال فترات زمنية أي يتم إغفال خاصية عدم التجانس حيث تصبح عدد المشاهدات  $n=N.T$  ويتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

### 2- نموذج الآثار الثابتة (The Fixed Effects Model):

من أجل مراعاة عدم التجانس (heterogeneity) الذي قد يكون موجوداً بين جميع المقاطع (بلدان، مؤسسات، أفراد) نسمح لكل مقطع بأن يكون لها ثابت خاص به كما في المعادلة التالية:

تم إضافة  $i$  للمقاطع في المعادلة الأخيرة وهذا للإشارة بأن القاطع الخاص بـ  $N$  من الوحدات المقطعية قد يكون مختلفاً، وذلك راجع إلى الخصائص الاقتصادية لكل بلد أو خصائص كل مؤسسة أو فرد... وتسمى المعادلة أعلاه بانحدار نموذج الآثار الثابتة ((fixed effects regression model (FEM)). ويرجع مصطلح الآثار الثابتة إلى حقيقة أن القاطع الخاص بكل مقطع رغم اختلاف قواطع المقاطع الأخرى يبقى ثابت عبر الزمن، بحيث لو كتبنا القاطع بالشكل  $u_{it}$  فسيكون ثابت كل مقطع متغيراً عبر الزمن. ولكن في المعادلة نفترض أن معاملات الميل ثابتة عبر الزمن.

لجعل المعادلة قابلة للتنفيذ يتم إدخال ثوابت تمييزية وهمية وذلك على النحو التالي:

حيث أن:  $d_{2i}=1$  للمقطع 2 و 0 خلاف ذلك،  $d_{3i}=1$  للمقطع 3 و 0 خلاف ذلك، وهكذا إلى غاية المقطع الأخير، و من الملاحظ أننا استخدمنا  $(N-1)$  متغيراً وهمياً فقط لتمثيل  $N$  مقطع وهذا تفادياً لعلاقة الارتباط الخطي التام. في هذه الحالة سيمثل  $(N-1)$  متغيراً وهمياً لمعاملات الثوابت التمييزية الوهمية، أي مدى اختلاف معامل الثابت للمقطع الذي يتم تعيين متغير وهمي له عن الفئة المرجعية.

**3- نموذج الآثار العشوائية ((The Random Effects Model (REM)):**

يفترض في نموذج الآثار الثابتة أن المعامل المحدد للمقطع  $\alpha_i$  ثابت عبر الزمن. أما فيما يخص نموذج الآثار العشوائية من المفترض أن  $\alpha_i$  متغير عشوائي متوسطه  $\alpha$ ، ويتم التعبير عن ثابت أي وحدة مقطعية على الشكل التالي:

حيث أن:  $\varepsilon_i$  عبارة عن حد الخطأ العشوائي متوسطه معدوم و تباينه ثابت. ويعني هذا أن الوحدات المقطعية N الموجودة في العينة المسحوبة من مجتمع أكبر تحتوي على كل المقاطع المماثلة ولها جميعا متوسط مشترك للثابت يساوي  $\alpha$ ، و الفروق بين الوحدات المقطعية في قيم الثابت الخاص بكل مقطع يتم تمثيله في مقدار حد الخطأ  $\varepsilon_i$ . وبالتالي يمكننا كتابة النموذج على الشكل التالي:

حيث أن:  $w_{it}$  هو مقدار حد الخطأ المركب وهو ينقسم إلى جزئين:  $\varepsilon_i$  عنصر الخطأ الخاص بالوحدة المقطعية و  $u_{it}$  عنصر الخطأ الناتج عن دمج السلاسل الزمنية مع الوحدات المقطعية، و يسمى هذا النموذج بنموذج عناصر الخطأ ((error components model (ECM)) لكون الخطأ المركب  $w_{it}$  ينقسم إلى جزئين أو أكثر من عناصر الخطأ، و يفترض في نموذج (ECM) الفروض التقليدية التالية:

$$E(\varepsilon_i u_{it})=0 \quad E(\varepsilon_i \varepsilon_j)=0 \quad (i \neq j)$$

$$E(u_{it} u_{is})= E(u_{it} u_{jt})= E(u_{it} u_{js})=0 \quad (i \neq j ; t \neq s)$$

وبالتالي فإن عناصر الخطأ غير مرتبطة ببعضها البعض ولا يوجد ارتباط ذاتي للوحدات المقطعية أو وحدات السلاسل الزمنية.

**ثانيا: متغيرات الدراسة:** تشمل الدراسة على المتغيرات التالية:

**1- المتغير التابع: GDP:** يمثل الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل النمو الاقتصادي (المصدر: قاعدة

بيانات البنك الدولي)

**2- المتغيرات المستقلة:**

**GCE:** الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي)

**GFCF:** إجمالي تكوين رأس المال الثابت (المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي)

**GFCE**: إجمالي تكوين رأس المال الثابت (المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي)

**IBF**: إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي (المصدر: مجلس الخدمات الإسلامية (IFSB)

**CPI**: مؤشر أسعار الاستهلاك (المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي)

بعد عدة محاولات لاختيار أهم صيغة للنموذج تبين أن أفضل صيغة للنموذج هي الصيغة اللوغاريتمية، حيث تم إدخال اللوغاريتم على المتغيرات، فأصبح شكل النموذج كالتالي:

$$LGDP=f (LIBF, LGFCF, LGCE, LCPI)$$

**المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة:**

تم الاعتماد على برنامج Eviews 10 في تحليل بيانات الدراسة والمتمثلة في عينة مكونة في أربعة عشرة (14) دولة إسلامية (البحرين، إندونيسيا، إيران، الأردن، كازاخستان، الكويت، لبنان، ماليزيا، نيجيريا، عمان، باكستان، السعودية، السودان، الإمارات). حيث تم اختيار هذه الدول بالدرجة الأولى طبقا لمعيار مدى توفر البيانات لكل سنوات الدراسة الممتدة من (2014-2019)، وبذلك يكون عدد المشاهدات (14\*6=84) لكل متغير من متغيرات الدراسة.

**أولاً: الإحصاءات الوصفية:** قبل البدء في تقدير النماذج الأساسية لبيانات البائل، وجب كمرحلة أولى وصف بيانات متغيرات الدراسة احصائياً بشكل موجز.

**جدول رقم (1): الإحصاءات الوصفية لكل متغيرات الدراسة**

	LGDP	LIBF	LGFCF	LGCE	LCPI
<b>Mean</b>	25.92718	9.138019	24.48963	23.90250	5.065622
<b>Median</b>	26.18191	9.352186	24.52151	24.05660	4.788313
<b>Maximum</b>	27.74363	12.65011	26.65790	26.00702	7.565778
<b>Minimum</b>	24.16130	4.592591	22.19365	21.74241	4.405987
<b>Std. Dev.</b>	-0.13917	2.499086	1.193377	1.063308	0.635291
<b>Skewness</b>	1.695225	-0.48030	0.075635	0.030039	1.609579
<b>Kurtosis</b>	1.695225	1.935806	1.832208	2.245746	5.730277
<b>Observations</b>	84	84	84	84	84

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

يلاحظ من الجدول أعلاه تقارب نوعا ما في قيم المتوسطات وذلك راجع بشكل رئيسي إلى التشابه في الوحدات فهي تمثل كلها لوغاريتم، كما يلاحظ أن أعلى قيمة للوغاريتم إجمالي الناتج المحلي سجلت بإندونيسيا (27.74) في سنة 2019، أما أدنى قيمة فسجلت بالبحرين (24.16) في سنة 2015. أما فيما يخص الانحراف المعياري فقد سجل أدنى قيمة له في متغير الناتج الاجمالي المحلي، وهذا ما يؤكد أن المتغير المدروس هو المسئول عن تمركز عينة الدراسة.

**ثانيا: تحليل متغيرات الدراسة:** في البداية تم حساب مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين كل زوج من متغيرات الدراسة، وكانت كما بالجدول رقم (2):

**جدول رقم (2): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة**

	LGDP	LIBF	LGFCF	LGCE	LCPI
LGDP	1.0000	-	-	-	-
LIBF	0.2645	1.0000	-	-	-
LGFCF	0.9673	0.3360	1.0000	-	-
LGCE	0.9096	0.4243	0.9349	1.0000	-
LCPI	0.1314-	0.2651-	0.2482-	0.3247-	1.0000

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج **10 eviews**

يلاحظ وجود علاقة ارتباط طردية بين النمو الاقتصادي (LGDP) وحجم التمويل المصرفي الإسلامي (LIBF) بنسبة 26.45%، كما توجد علاقة ارتباطية قوية بين النمو الاقتصادي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (LGFCF) والإنفاق الاستهلاكي الحكومي (LGCE) بنسبة 96.73%، 90.96% على الترتيب. كما أظهرت نتائج الجدول رقم (2) على وجود علاقة ارتباط عكسية بين النمو الاقتصادي ومؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 13.14%.

ونتيجة لقوة هذه العلاقة الارتباطية سوف نقوم بإجراء اختبار الارتباط الخطي المتعدد للكشف عن وجود مشكلة التعدد الخطي من عدمها، حيث تظهر مشكلة التعدد الخطي عندما تكون هناك علاقة ارتباطية بين بعض أو كل المتغيرات المستقلة<sup>14</sup>، بحيث يصبح من الصعب فصل أثر كل متغير مستقل عن متغير مستقل آخر، وللكشف عن وجود هذه المشكلة من عدمها سوف نقوم باحتساب معامل تضخم التباين (variance inflation factor) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، فإذا كانت قيمته  $vif < 10$  فهذا يدل

<sup>14</sup> محمد يحيى مزاحم، عبد الله محمود حمدون، تشخيص التعدد الخطي واستخدام انحدار الحرف في اختيار متغيرات دالة الاستثمار الزراعي في العراق للفترة (1980-2000)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 3، العدد 8، 2007، ص 172.

على عدم وجود مشكلة التعدد الخطي<sup>15</sup> (Gujarati & Porter, 2003, p. 297)، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار معامل تضخم التباين (vif).

جدول رقم (3): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

variable	LIBF	LGFCF	LGCE	LCPI
VIF	1.254047	2.006596	1.953532	1.094620

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 eviews

يتضح من خلال نتائج الجدول أن قيمة vif لكل متغير لم تتجاوز 10، وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط المتعدد.

### المطلب الثالث: تقدير نماذج بيانات البائل

في هذه المرحلة من الدراسة، سنعمل على تقدير نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية لبيانات بانل، وبعدها نقوم بالمفاضلة بين النماذج واختيار النموذج المناسب لبيانات الدراسة.

### أولاً: تقدير معلمات النماذج:

الجدول التالي يوضح نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية لبيانات بانل.

جدول رقم (4): معلمات نموذج الدراسة المقدر باستخدام النماذج الثلاثة

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي (LGDP)				
الفترة 2014-2019 T=6N=14 مجموع مشاهدات بانل: 84=14x6 مشاهدة				
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج الآثار الثابتة	نموذج الآثار العشوائية	
LIBF	0.028975 (0.0166)	0.097719 (0.0066)	0.000532 (0.9810)	
LGFCF	0.764810 (0.0000)	0.178352 (0.0298)	0.362863 (0.0000)	
LGCE	0.192567 (0.0123)	0.574687 (0.0000)	0.535653 (0.0000)	
LCPI	0.207104	0.157140-	0.074233-	

<sup>15</sup> Damodar N. Gujarati, & Dawn C. Porter, *Essentials of Econometrics*, McGraw-Hill Irwin, San Francisco, 2003, p 297.

(0.1112)	(0.0028)	(0.0000)	
0.802980	0.995744	0.954023	معامل التحديد
80.49364	908.3916	409.8159	إحصائية فيشر (F)
0.000000	0.000000	0.000000	احتمالية فيشر (F)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 eviews

ثانيا: اختيار النموذج الملائم لبيانات البنابل:

بعد تقدير النماذج الثلاث (نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية)، نقوم بالمفاضلة بينها عن طريق اختيار النموذج الأنسب للبيانات المدرجة في الدراسة وذلك باستخدام اختبارات إحصائية هما اختبار فيشر (Fisher) واختبار هوسمان (Hausman) ونحصل على نتائج التقدير التالية:

1-المفاضلة بين نموذج التأثيرات التجميعية ونموذج التأثيرات الثابتة: نستخدم اختبار فيشر

(Fisher) للمفاضلة بين النموذج التجميعي والنموذج الثابت حيث أن:

- الفرضية الصفرية: النموذج التجميعي هو الملائم

- الفرضية البديلة: النموذج الثابت هو الملائم

$$F = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PRM}^2) / N - 1}{(1 - R_{PRM}^2) / (NT - N - K)}$$

حيث أن  $R_{FEM}^2$  : معامل تحديد نموذج الآثار الثابتة،  $R_{PRM}^2$ : معامل تحديد الآثار التجميعية، K: عدد المعلمات المقدر، N: عدد أفراد العينة، NT: عدد المشاهدات وعلى ضوء نتائج التقدير في الجدول رقم(4) نجد أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر (Fcal=226.46114) أكبر من القيمة الجدولية =1.80، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرض البديلة أي نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل.

2-المفاضلة بين النموذج التأثيرات الثابتة والنموذج التأثيرات العشوائية: عند الأخذ بالتأثيرات

الفردية في النموذج، يتم فحص طبيعة هذا الأثر، فإما أن يكون عشوائي أو ثابت، وبالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول،

إلا أنه لا بد من التأكد من ذلك باستخدام اختبار Hausman، حيث أن:

- الفرضية الصفرية: نموذج الأثر العشوائي هو المناسب.

- الفرضية البديلة: نموذج الأثر الثابت هو المناسب.

جدول رقم (5): نتائج اختبار هوسمان Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: EQ01

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	32.119120	4	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج **eviews 10**

وبالنظر إلى القيمة الاحتمالية لكاي تربيع نجدها أقل من 5%، وعليه نقبل الفرضية البديلة، بمعنى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم في تقدير بيانات الدراسة، بمعنى أن الأثر الفردي ثابت ويختلف من دولة إلى أخرى.

**المطلب الرابع: النتائج ومناقشتها:**

بعد التأكد من أن نموذج الانحدار الثابت هو النموذج الملائم والأنسب لتقدير بيانات النموذج الذي يقيس أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي، سيتم تحليل نتائجه من خلال الجدول رقم (6) على النحو التالي:

جدول رقم(6): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة

Dependent Variable: LGDP  
Method: Panel Least Squares  
Date: 08/12/21 Time: 18:51  
Sample: 2014 2019  
Periods included: 6  
Cross-sections included: 14  
Total panel (balanced) observations: 84

Variable	Coefficient	Std. Erro	t-Statistic	Prob.
C	7.726024	1.757632	4.395700	0.0000
LIBF	0.097719	0.034812	2.807059	0.0066
LGFCF	0.178352	0.080289	2.221359	0.0298
LGCE	0.574687	0.083747	6.862205	0.0000
LCPI	-0.157140	0.050550	-3.108620	0.0028

### Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)			
R-squared	0.995744	Mean dependent va	25.92718
Adjusted R-squared	0.994648	S.D. dependent va	1.082483
S.E. of regression	0.079190	Akaike info criterion	-2.046512
Sum squared resid	0.413895	Schwarz criterion	-1.525623
Log likelihood	103.9535	Hannan-Quinn criter.	-1.837119
F-statistic	908.3916	Durbin-Watson stat	1.366213
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 eviews

بما أن متغيرات النموذج محولة إلى قيمها اللوغاريتمية، فإن التقديرات تمثل مرونة النمو الاقتصادي للدول الإسلامية بالنسبة للمتغيرات المستقلة وفي هذا السياق نجد ما يلي:

بلغ معامل التحديد قيمة (0.995744)، وهذا ما يفسر على أن المتغيرات المستقلة للنموذج المتمثلة في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي ومؤشر أسعار الاستهلاك تفسر المتغير التابع المتمثل في الناتج الإجمالي المحلي بنسبة قدرها 99%، أما القيمة المتبقية تعود لعوامل أخرى.

التمويل المصرفي الإسلامي: يوجد تأثير إيجابي معنوي لإجمالي إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي بمرونة قدرها 0.09، وهذا يعني أنه كلما زاد التمويل المصرفي الإسلامي بـ 1% فإن الناتج الإجمالي المحلي يزيد 0.09%.

إجمالي تكوين رأس المال الثابت: يظهر النموذج علاقة طردية معنوية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي في الدول الإسلامية محل الدراسة بمرونة قدرها 0.17، حيث أن كل ارتفاع بنسبة 1% لإجمالي تكوين رأس المال الثابت يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.17%، يفسر ذلك كون الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال) يؤثر على جانبي العرض الكلي والطلب الكلي وبالتالي يعزز فرص النمو الاقتصادي.

الإنفاق الاستهلاكي الحكومي: يوجد أثر إيجابي معنوي للإنفاق الاستهلاكي الحكومي بمرونة قدرها 0.57، أي كلما زاد الإنفاق الحكومي بنسبة 1% فإن الناتج الإجمالي المحلي يزيد 0.57%. على اعتبار أن الإنفاق العام هو أحد أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لزيادة الطلب الكلي بغية زيادة الإنتاج وتحقيق الاستخدام الكامل مؤديا بذلك إلى زيادة النمو الاقتصادي.

مؤشر أسعار الاستهلاك: اكتسبت معاملة متغيرة لوغاريتم مؤشر أسعار الاستهلاك الإشارة السلبية وبأثر معنوي، حيث أن الزيادة في مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 1% سوف تصاحبها انخفاض في الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 0.15%. حيث يؤدي ارتفاع أسعار السلع والمنتجات المحلية إلى تراجع الطلب المحلي والأجنبي وبالتالي هناك تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

#### الخاتمة:

تبحث هذه الدراسة في مساهمة الصيرفة الإسلامية في النمو الاقتصادي في عينة من الدول الإسلامية باستخدام نموذج البائل، إذ تميل معظم الدراسات التجريبية إلى أن الصيرفة الإسلامية تساهم في تحفيز النمو. حيث أثبتت النتائج أن نموذج الأثار الثابتة هو النموذج الأنسب للبيانات المدرجة في الدراسة، كما أظهرت النتائج إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي الحكومي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت فإنهما كذلك يؤثران بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي. كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي بين مؤشر أسعار الاستهلاك والناتج المحلي الإجمالي.

#### التوصيات: مكنتنا الدراسة من تقديم الاقتراحات التالية:

- زيادة الاعتماد على استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية كلما كان ذلك ممكناً لما تقدمه من نتائج إيجابية من ناحية زيادة عدد المشاهدات، وزيادة جودة تحليل البيانات بطريقة قد لا تكون ممكنة إذا استخدمنا بيانات مقطعية فقط، أو بيانات السلاسل الزمنية فقط؛
- ضرورة التوسع في طرح الصيغ التمويلية المرتبطة بالقطاع الحقيقي كالمشاركة، المضاربة، المساقاة، المزارعة والاستصناع؛
- الالتزام بتطوير النظام المالي الإسلامي الشامل حتى يكون نظام مالي دولي أكثر عولمة وتكاملاً يمكن من توسيع حصة التمويل الإجمالي للبنوك الإسلامية.

#### قائمة المصادر والمراجع:

##### أولاً: المراجع باللغة العربية:

جهيدة نسيلي، دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 6، العدد 1، 2015

حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

سعيد بعزیز، طارق مخلوفي، دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر: دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة دفاثر اقتصادية، المجلد 10، العدد 1، 2019.

سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة: مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مكتبة الريام، الجزائر، 2006.

عبد الكريم أحمد قندوز، التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2021.

عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

فليح حسين خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، عمان، 2006.

محمد أمين بن عمر عابدين، رد المحتار على الدرر المختار، دار المعرفة، بيروت، 2000.

محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

محمد يحيى مزاحم، عبد الله محمود حمدون، تشخيص التعدد الخطي واستخدام انحدار الحرف في اختيار متغيرات دالة الاستثمار الزراعي في العراق للفترة (1980-2000)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 3، العدد 8، 2007.

نوال بن عمارة، التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 1، 2012.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

Badi H. Baltagi, **Econometric Analysis of Panel Data**, John Wiley & Sons, West Sussex, 2005.

Damodar N. Gujarati, & Dawn C. Porter, **Essentials of Econometrics**, McGraw-Hill Irwin, San Francisco, 2003.